

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي

كلمة السيد مراد زمالي

وزير العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي

بمناسبة :

الاحتفال باليوم العالمي للسرطان - 2019

المركز العائلي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء

بن عكنون- الجزائر العاصمة

04 فيفري 2019

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

- معالي السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيدات والسادة أعضاء الممثلات الدبلوماسية لمنظمة الأمم المتحدة؛
- السيدات والسادة إطارات ومهنيي قطاع الصحة؛
- أسرة الإعلام؛
- السيدات والسادة الحضور؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أود في مستهل كلمتي أن أشكر زميلي وصديقي البروفيسور مختار حسبلاوي، وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، على دعوته الكريمة للمشاركة معكم في الاحتفال باليوم العالمي للسرطان لسنة 2019.

ذلك أنّ هذا اللقاء يكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلينا جميعا، ونحتفل به هذه السنة تحت شعار يحمل الكثير من الأمل للمرضى وللمختصين في هذا المجال. أمل يحذو الجميع من أجل الحدّ من هذا المرض الخطير الذي يبقى العدو المشترك لأنظمة الصحة العالمية والسبب الأول للوفيات في العالم.

ومن المؤكد أن المشاركة في هذه الاحتفالية يحمل الكثير من الدلالات. فبالإضافة إلى كونها دعم ومؤازرة للمرضى المصابين بالسرطان ولذويهم وأقاربهم، فإنها تعتبر محطة لتقييم ما تم إنجازه لحد اليوم وللتفكير في الخطوات القادمة لمواجهة هذا الداء.

هي أيضا مناسبة، لتجديد كامل وأخلص آيات الشكر والعرفان، للعاملين في قطاع الصحة وفي القطاعات الأخرى المعنية، وللفرق الطبية بمختلف فئاتها وتخصصاتها، على المجهودات الجبارة التي يبذلونها يوميا (وأحيانا في ظروف استثنائية وصعبة) من أجل التكفل بمرضى السرطان.

السيدات والسادة الحضور؛

لا بدّ من التذكير في هذا المقام، بالقرارات الحكيمة والمستبصرة لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، حين اعتبر هذا الداء "مشكلا صحيا مستعصيا"، وأفرده بعناية خاصة حيث أعلن عن

إطلاق المخطط الوطني لمكافحة السرطان وإدراجه ضمن الورشات الكبرى لبرنامج الرئاسي مجندا بذلك كل الوسائل اللازمة لإنجاح هذا المخطط.

وتم بموجب ذلك اتخاذ جملة من الإجراءات من بينها تكليف البروفيسور مسعود زيتوني بإعداد ومتابعة هذا المخطط، الذي جمع حوله كل القطاعات، في إطار نظرة إستراتيجية تضع المريض في مركز اهتماماتها.

انطلاقاً من هذه الرؤية، كانت مساهمة قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في هذا المسعى ولا تزال (بالتنسيق مع قطاع الصحة) مهمة وأساسية وتمس كل جوانب مكافحة السرطان الذي لا تقتصر فيه العناية على العلاج الطبي، بل تتعداه إلى جوانب أخرى كالوقاية لجميع فئات المجتمع والتشخيص بالإضافة إلى التكفل الاجتماعي والنفسي والمالي بالمعنيين .

في هذا الإطار، تتجلى بعض أوجه المساهمة لقطاعنا في هذا المجال من خلال:

- الدور الذي تلعبه مصالح مفتشية العمل المتواجدة عبر كامل التراب الوطني في مراقبة ظروف العمل والحرص على احترام قواعد الصحة والسلامة في مكان العمل والبحث عن العناصر والمسببات المهنية للسرطان لوقفها وتوجيه العمال المعرضين إلى مصالح طب العم؛
- المساهمة في جهود التشخيص المبكر عن المرض، من خلال نشاطات المراكز الجهوية للتصوير الطبي التابعة للصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء، التي وضعت حيز التنفيذ برنامج قطاعي للتشخيص المبكر لسرطان الثدي بداية من سنة 2013 وتم إدراجها بعد ذلك ضمن البرنامج الوطني لمكافحة السرطان؛
- المساهمة في التكفل الطبي بالمرض من خلال المساهمة في تمويل السنوي للمؤسسات الصحية العمومية عن طريق جزافي المستشفيات الذي بلغ سنة 2019، مبلغ 88 مليار د ج، وكذا التعويض عن الدواء (أكثر من 4000 نوع) من ضمنها مسكنات الألم التي يلجأ إليها عادة مرضى السرطان؛
- يضاف إلى ذلك، التكفل المادي بالمرضى المؤمنين اجتماعيا عن طريق تعويض العطل المرضية والتكفل بفترات العجز وكذا المنح المخصصة للعمال المصابين بأمراض مهنية و التي تضم العديد من الأمراض المرتبطة بالسرطان .

السيدات والسادة الحضور؛

إننا واعدون أتمّ الوعي، بأن هذه الإجراءات لا تتملّ لوحدها الإجابة الكافية لمواجهة التحديات الناجمة عن تفاقم هذا المريض الخبيث، فهي تشكّل مساهمة فقط ضمن المجهود الوطني الذي يرمي إلى توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين والمواطنات.

ذلك أن منظومة الضمان الاجتماعي، التي تعدّ إحدى أدوات (leviers) المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية، لا بدّ أن يتكامل دورها مع المنظومات الوطنية للصحة والتربية والتعليم والإعلام وغيرها.

إنّ وعي السلطات العليا للبلاد، وعلى رأسها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، بالتحديات التي تواجه ديمومة منظومة الضمان الاجتماعي وتوازنها المالية، وباعتبار السرطان من الأمراض الثقيلة (Pathologies lourdes)، هو الذي أدى إلى إطلاق مخطط خاص لمكافحة السرطان، ووضع كافة الموارد البشرية والمادية والمالية الضرورية من أجل تجسيده في الواقع، على عاتق ميزانية الدولة.

لقد تجدد هذا الالتزام إثر قرار فخامة رئيس الجمهورية، إطلاق المخطط الوطني الثاني لمكافحة السرطان العام القادم، والذي سيمتد إلى غاية سنة 2023، وذلك بعد الانتهاء من تقييم وتحليل نتائج المخطط الجاري الذي سينتهي سنة 2019. وهو القرار الذي سبق وأعلن عنه زميلي وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

ستتيح هذه المقاربة تحقيق مواجهة شاملة ومتناسقة للسرطان بين كافة القطاعات المعنية، من خلال تعزيز ثقافة الحياة الصحية، والوقاية سيما المتعلقة بأنماط التغذية، والحدّ من التعرّض لعوامل الخطر، بما يؤدي إلى خفض احتمالات الإصابة وخفض الوفيات المبكرة وزيادة معدلات البقاء على قيد الحياة بعد الإصابة بالسرطان.

إنّ الهدف الأسمى الذي نسعى إليه جميعا واحد ووحيد: هو الحد من مرض السرطان والتخفيف عن المرضى في شتى جوانب حياتهم.

في الختام، أتمنى لأشغال هذا اليوم كل النجاح ولكل العاملين في إطار هذه الغاية النبيلة التوفيق في أعمالهم.

شكرا على كرم الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.